الحكومة تستعرض إنجازات ٢٠٢٢ أمام مجلس الشعب

عرنوس: الحكومة رغم الظروف حققت الكثير من النتائج الواضحة

| فراس القاضي

قدم رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس اليوم عرضاً أمام مجلس الشعب تضمن أهم المؤشرات الاقتصادية والخدمية التي تحققت في العام الماضي، وأكد أن وقع المنعكسات والتحولات الدولية على الاقتصاد الوطني كان أشد من وقعها على بقية البلدان، بسبب خصوصية الوضع الذي تعيشه سورية بسبب الحرب ضد الإرهاب وداعميه منذ ما يقرب من ١٢ عاماً، مشيراً إلى أن الأيام الأخيرة من العام المنصرم كانت من أكثر الأيام صعوبة على المستويين الاقتصادي والخدمي خلال السنوات الماضية، بسبب الأزمة الثنائية المتداخلة والمتمثلة بتراجع توريدات المشتقات النفطية، وحالة عدم الاستقرار التي شهدها سعر الصرف.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات سعياً لضبط سوق الصرف، مشدداً على أن الحكومة رغم الظروف الصعبة قامت طوال العام المنصرم بعمل دؤوب استطاعت خلاله معالجة الكثير من الإشكاليات وتحقيق الكثير من النتائج الواضحة على المستويين الاقتصادي والخدمي، بما يلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين في مختلف المجالات والقطاعات، وبما يضمن تأمين الأولويات من دواء وغذاء ومشتقات نفطية ومدخلات إنتاج.

كذلك استعرض رئيس مجلس الوزراء أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعاطي مع تراجع توريدات المشتقات النفطية، وحالة عدم الاستقرار التي شهدها سعر الصرف، حيث تم اتخاذ إجراءات تقشفية واسعة شملت تخفيض كميات المحروقات المخصصة للآليات الحكومية بنسبة ٤٠بالمئة حتى نهاية العام الماضي وتعطيل الجهات العامة عدة أيام إضافية مع نهاية العام لتقليل استهلاك المحروقات إلى أدنى حد ممكن وتحويل مخازين بعض القطاعات لمصلحة القطاعات الخدمية الأساسية كالمشافي والمخابز وقطاع النقل الجماعي.

وأوضح المهندس عرنوس أن سوق الصرف شهد خلال الأشهر السابقة عدم استقرار أثر بشكل سلبي على استقرار أسعار السلع والخدمات، مشيراً إلى أن سعر الصرف بدأ يشهد تحركات عدم استقرار منذ فترة تسديد قيمة موسم القمح السابق، حيث أثرت الحكومة دفع قيم مجزية للفلاحين، كانت تفوق قيمة القمح في عروض التوريد من الخارج، لكن حرصاً على دعم المنتج المحلي، تم التوجه لشراء كامل محصول القمح ومحاصيل أخرى محلية بأسعار مرتفعة أيضاً، حيث تم ضخ ما يقرب من ١,٥٠٠ مليار ليرة خلال فترة قصيرة تسبباً إضافة إلى الضغط الشديد على الموارد من القطع الأجنبي في نهاية العام، والتهريب الذي يلعب دوراً محورياً في عدم استقرار سوق الصرف، ومحدودية الموارد المتوفرة من القطع الأجنبي، لافتاً إلى أن أهم العوامل المؤثرة في سوق الصرف هو المضاربات سواء المادية الفعلية في الأسواق، أم الإعلامية المغرضة وهذا ما يفسر إلى حد بعيد التقلبات الحادة التي شهدها سعر الصرف خلال المدة الماضية إذ إن الارتفاع الحاد لسعر الصرف ثم الهبوط الحاد أيضاً خلال فترة زمنية قصيرة، لا يمكن تفسيره بدواعٍ ومسببات اقتصادية حقيقية.

وذكر المهندس عرنوس أنه تم اتخاذ عدد من الإجراءات والقرارات الاقتصادية والنقدية والإدارية والتنظيمية سعياً لضبط سوق النقد الغاز وفق الإمكانات المتوفرة، وكان على رأس هذه التوجهات تكليف الوزارات المعنية بتشديد إجراءات مكافحة التهريب بكل أشكاله ومنع المواد المهربة من الوصول إلى الأسواق المحلية، ومحاسبة المتورطين وفق القوانين والأنظمة النافذة.

وأشار المهندس عرنوس إلى أن الحرص على ضبط سوق الصرف دفع الحكومة ومصرف سورية المركزي لاتخاذ بعض الإجراءات التقييدية المرحلية، مؤكداً أن الهدف من هذه الإجراءات هو إدارة مصطلح المرحلة، التي تمليها بشكل رئيس محدودية كتلة القطع الأجنبي المتوفر والحرص على أن تتم إدارة هذه الكتلة وتوجيهها وفق الأولويات الوطنية (دواء- غذاء- مشتقات نفطية- مدخلات إنتاج).

كهرباء ونفط

وقدم رئيس مجلس الوزراء عرضاً يتناول بالأرقام والإحصاءات أهم المؤشرات الاقتصادية والخدمية التي تحققت في العام الماضي أولها على صعيد قطاعي الطاقة الكهربائية والنفط والثروة المعدنية، فقد تم التوقيع على عقد الشتاركية لصيانة وإعادة تأهيل مجموعات التوليد الأولى والثانية والثالثة في محطة كهرباء دير علي في ريف دمشق بقيمة تقارب ١,٤ مليار يورو، وتمت المباشرة في تنفيذ أحكام العقد على أرض الواقع، كما تمت إعادة تأهيل المجموعة الخامسة في محطة توليد حلب الحرارية باستطاعة ٢٠٠ ميغاواط، ووضعها بالخدمة بتاريخ ١٧ / ٧ / ٢٠٢٢، وتتم إعادة تأهيل المجموعة البخارية الأولى باستطاعة ٢٠٠ ميغاواط أيضاً في المحطة نفسها، بتكلفة إجمالية للمجموعتين وقدرها نحو ١٢٤ مليون يورو، إضافة إلى متابعة تنفيذ مشروع إنشاء محطة توليد الرستن للالاذقية باستطاعة ٥٢٦ ميغا واط، بتكلفة وقدرها نحو ٤١٢ مليون يورو، حيث تم الانتهاء من أعمال المجموعة الغازية الأولى وهي حالياً بمرحلة التشغيل التجريبي والاستلام الأولي، وسيتم الانتهاء من المجموعة الغازية الثانية خلال الربع الأول من هذا العام.كما تم إنجاز كامل أعمال تنفيذ محطة تحويل اللاذقية (٢٣٠/٦٦٢) ك.ف في منطقة الرستن، التي تخدم محطة توليد الرستن الحرارية بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٧ ملايين يورو للأعمال الكهربائية، و٥ مليارات ليرة للأعمال المدنية.وتسلمت كل الشركات العامة للكهرباء في المحافظات تجهيزات كهربائية، بتكلفة إجمالية بلغت ١٨١ مليار ليرة لدعم وتوقية شبكة التوزيع، إضافة إلى تنفيذ ٢١٣ كم خطوط توتر متوسط و٢٣٠ كم خطوط توتر منخفض وتجهيز٥٠٧ مراكز تحويل بتكلفة إجمالية تقارب ١٠ مليارات ليرة.وتم توريد ما يقارب ٢٦ ألف مشترك بعدادات أحادية وثلاثية واستبدال ما يقارب ٣١ ألف عداد بتكلفة إجمالية بلغت ١٥ مليار ليرة.

كذلك تمت المباشرة بتنفيذ محطة توليد كهروضوئية في وديان الربيع بالقرب من محطة توليد تشرين في ريف دمشق باستطاعة ٣٠٠ ميغاواط وبتكلفة إجمالية قدرها ٣٠٩ مليون يورو، وتم الترخيص لـ ٢٧ مشروع كهروضوئي وريحي باستطاعة إجمالية تبلغ ٤٦٠ م.و، نفذ منها ١١٠ مشروعات باستطاعة ٤٠ م.و، وتشغيل مشروع ضواغط معمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، ما أدى إلى زيادة في الإنتاج نحو ٥٠٠ ألف م٣ غاز في اليوم، وتأمين استمرار العملية الإنتاجية، وتنفيذ خط نقل الغاز من زملة المهر إلى محطة الشريفة بطول ٣٠ كم وقطر ١٠ إنش، بتكلفة تقارب ٢,٥ مليار ليرة، كما قامت الجهات المختلفة لوزارة النفط بحفر ٢ آبار غازية (بتكلفة نحو ٦ ملايين دولار)، ما أدى إلى زيادة في الإنتاج مقدارها ٣٠٠ ألف م٣ غاز في اليوم، كما تم إصلاح ٧ آبار غازية (بتكلفة نحو ٧,٥ ملايين دولار) أدت إلى زيادة في الإنتاج مقدارها ٤٠٠ ألف م٣ غاز في اليوم.وتم البدء بفتح منجم جديد لاستثمار الفوسفات بتكلفة تقارب ١٤ مليار ليرة.

وتعتبر الحكومة قطاع الفوسفات من أهم القطاعات الاقتصادية المعول عليها في المرحلة المقبلة وتولي إدارة هذا القطاع أهمية بالغة نظراً للكمون الاقتصادي الكبير والذي يعول عليه في سياق إدارة أهداف التنمية المستدامة، حيث تم البدء بتنفيذ عدد عقود مقايضة على غاية من الأهمية وتسهم بتلبية الاحتياجات الأساسية للسوق المحلية وتخفيف الضغط عن الطلب على القطع الأجنبي.

تربية وتعليم عالي

وفي مجال التعليم العالي والتربية حيث بلغ حجم الإنفاق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٢٣٨ مليار ليرة، منها ١٦٠ مليارا في القطاع التعليمي و١٦٨,٩ ملياراً في القطاع الصحي التعليمي. وإجراء غسيل كلية، و ٨٠ ألف جلسة معالجة كيميائية، على مستوى وزارة التعليم العالي فقط، إضافة إلى تعيين ٤٩١ عضو هيئة تدريسية، و٦٢٢ معيداً قيد التعيين، بالإضافة إلى الخريجين الأوائل في مختلف الجامعات السورية، ورد العمل على تأهيل وصيانة ما نسبته على ٣,٠٠٠ مدرسة متضررة وتأمين مبان مدرسية إضافية، بكلفة إجمالية تجاوزت ٥٠ مليار ليرة وطباعة ما يقرب من ٢٢ مليون نسخة كتاب مدرسي للتعليم العام والمهني للعام الدراسي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣ للفصلين الأول والثاني، بقيمة إجمالية وقدرها نحو ٥٥ مليار ليرة.

صحة وأدوية

أما في المجال الصحي، فقد تم استكمال الأعمال الإنشائية وأعمال الإكساء في مشروع توسع مشفى الأسد الجامعي بدمشق، بكلفة مليون يورو، بالإضافة إلى صيانة وإصلاح وشراء أجهزة طبية في هذا المشفى بكلفة ٢ مليار ليرة. وإعادة تأهيل وصيانة مشفى الأسد الجامعي بدمشق، بكلفة مليون يورو، بالإضافة إلى صيانة وإصلاح وشراء أجهزة طبية في هذا المشفى بكلفة ٢ مليار ليرة. وإعادة تأهيل وصيانة مشفى دير الأقدام والعناية بمشفى الواساة الجامعي بدمشق بكلفة ٢ مليار ليرة. إضافة إلى افتتاح مشفى الفلاحين بقيمة ٤ آلاف ليرة، وبلغت كمية الإنتاج المتفرطة ما يزيد على ٢٦ ألف طن والمسوق منها ما يقارب ٩ آلاف طن.

كذلك جرت زيادة خطة إنتاج الغراس المثمرة من ٧,٧٤ مليون غرسة إلى ٢,٨٣ ملايين غرسة مثمرة ٢,٥ نوعاً من خلال إعادة تأهيل المراكز المتضررة ليصبح عدد المراكز الزراعية العاملة ٤٦ مركزاً. وتهدف الحكومة من وراء ذلك إلى ترميم الغطاء النباتي الذي تعرض للتدمير بفعل الإرهاب، بالإضافة إلى توسيع قاعدة هذا الغطاء لدواعٍ اقتصادية زراعية وبيئية وجمالية.

وتم تعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية من خلال صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية بمبلغ وقدره ٦,٤ مليارات ليرة. وبلغ عدد المستفيدين ما يزيد على ١٩ ألف مستفيد. كما تم تعويض المزارعين المتضررين من العواصف التي ضربت محافظة اللاذقية بحوالي ٢,٦ مليار ليرة. فيما بلغت قيمة الدعم المقدم من صندوق دعم الإنتاج الزراعي لمستلزمات الإنتاج والمنتجات ٢٢ مليار ليرة.

كما تمت زيادة مساحات زراعة الذرة الصفراء في المشاريع الحكومية السنوية لتوفير الأعلاف للثروة الحيوانية، حيث بلغت المساحة المزروعة ٥٥ ألف هكتار وبلغ إنتاجها المقدر نحو ٥٥٠ ألف طن ضمن المناطق الآمنة، واستيراد المواد العلفية لمصلحة المؤسسة العامة للأعلاف بواقع ٤٠ ألف طن ذرة صفراء بقيمة تقرب من ٦٨ مليار ليرة، و٢١ ألف طن كسبة فول الصويا بقيمة تقرب من ٥٣ مليار ليرة. كما تم توريد كمية ٤٠ ألف طن من مادة الشعير العلفي بقيمة تقرب من ٦٨ مليار ليرة.

صناعة واستثمار

وفي شق الصناعة والإنتاج، بين عرنوس أن الإنفاق الاستثماري لعام ٢٠٢٢ بلغ ما يزيد على ٤٥ مليار ليرة. وتجاوزت الأرباح التقديرية ما يزيد على ١١ مليار ليرة. فيما تجاوزت قيمة مستلزمات الإنتاج ١,٠٤٤ مليار ليرة كما تجاوزت قيمة المبيعات ١,٠٤٠ مليار ليرة، بما يعطي الإشارة على الحجم الواسع لنشاط القطاع الصناعي العام لكن التكاليف المرتفعة نتيجة تقادم خطوط الإنتاج وصعوبة التأهيل والتجديد والتسويق تحد من تحقيق أرباح مقبولة وفق ما هو مخطط له.

وتم البدء بتنفيذ تأهيل محمل الخميرة في شركة سكر حمص بكلفة نحو ١ مليون دولار. وتأهيل المحطة الكهربائية في شركة كابلات حلب، بكلفة تقديرية نحو ١٦ مليار ليرة حيث تم توريد نسبة كبيرة من التجهيزات في هذا العام حسب المدة الزمنية المعقد.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية التي دخلت في الإنتاج الفعلي في المدن الصناعية ١٣٥ منشأة خلال عام ٢٠٢٢ وبذلك يصبح العدد الإجمالي لهذه المنشآت ٢,١٦٤ منشأة. كما بلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية قيد البناء في المدن الصناعية ٣٤٠ خلال عام ٢٠٢٢، وبذلك يصبح العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية والحرفية قيد البناء ٣,١٦٧ منشأة، وقد بلغ حجم الاستثمار في المدن الصناعية ما يزيد على ١٧٦ مليار ليرة لعام ٢٠٢٢، بما يجعل حجم الاستثمار الإجمالي يقرب من ١,٥٠٠ مليار ليرة.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية والحرفية التي تم تخصيصها في المدن الصناعية ١٦٢ منشأة وبذلك يصبح العدد الإجمالي للمنشآت الصناعية والحرفية المخصصة ما يقرب من ١١ ألف منشأة. على حين بلغ عدد المناطق الصناعية والحرفية في جميع المحافظات ١٦٧ منطقة صناعية وحرفية، وهي تضم ما يقارب ٥٢ ألف مقسم صناعي وحرفي، وتؤمن أكثر من ٤٥٠ ألف فرصة عمل، حيث تم لتاريخه تخصيص ما يقرب من ٤١ ألف مقسم، منها ٢٦٠٠ مقسم قيد البناء، ١١,٧٠٠ مقسم قيد الإنتاج. كما تم إحداث ١٨ منطقة صناعية وحرفية منذ عام ٢٠١٦ ولتاريخه في عدد من المحافظات.

وتم تجهيز وصيانة مطاحن القطاع العام لضمان استمرار عملها بالطاقة القصوى ورفع نسبة الطاقة الطحنية إلى الحد الأعلى لضمان استمرار تزويد المخابز التموينية بالدقيق من دون أي انقطاع، حيث تم التعاقد على إعادة تأهيل صومعة تل بلاط لتعمل بطاقة تخزينية تصل إلى ١٠٠ طن يومياً. وتنفيذ المشروع بشكل نهائي قبل بداية الموسم القادم. كما تم استكمال تجهيز ملحنتين تلكخ بحصص بطاقة تبلغ ٦٠٠ طن قمح يومياً، ومطحنة سلحب بحماة تبلغ طاقتها ٣٠٠ طن قمح يومياً، وبدأ التشغيل التجريبي فيهما.

وفي الشق الاستثماري، أوضح عرنوس أن قد تمّ منح ٥١ إجازة استثمار بقيمة تتجاوز الـ١,٦٠٠ مليار ليرة، منها ١٤ إجازة في عام ٢٠٢٢ في قطاعات حيوية أهمها (أسمدة– أدوية نوعية– طاقات متجددة...). وقد بدأت ٨ مشروعات منها بالإنتاج الفعلي، في حين بدأت ٦ مشروعات بتركيب الآلات والتجهيزات والمعدات تمهيداً للبدء بالإنتاج التجريبي، في حين حصل ١٢ مشروعاً على رخصة البناء والمباشرة بتنفيذ البنى التحتية. ما يعني بأن المزايا والحفزات التي تضمنها قانون الاستثمار بدأت تحظى باهتمام وثقة المستثمرين بشكل حقيقي.

وبالنسبة لبرنامج إحلال المستوردات، فقد تم تشميل أكثر من ٧١ منشأة، توزعت على كل من القطاعين الصناعي والزراعي. وبلغ عدد المستثمرين الذين تقدموا بطلبات للاستفادة من مزايا البرنامج ١٠٢ مستثمرين. كما بلغ عدد المستثمرين الذين تمت الموافقة على طلباتهم ٦٩ مستثمراً.

وبلغ عدد المستثمرين المستفيدة من برنامج دعم الفائدة ٢٠٧ مستفيدين، وبقيمة دعم إجمالية وصلت إلى نحو ٧ مليارات ليرة. وتم التركيز على دعم دور أنشطة الشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمجموعة من برامج التأهيل والتدريب وبناء القدرات وحاضنات الأعمال وتعزيز فرص وصول العديد من العاملين في هذا القطاع إلى التمويل والعمل أو لتأسيس المشروعات الخاصة بهم، حيث وصل عدد المستفيدين من مختلف البرامج والمعارض ومهرجانات التسويق والنشاطات الترويجية التي أقامتها الهيئة في عام ٢٠٢٢ ما يزيد على ٩٠٠٠ مستفيد، إضافة إلى إنجاز التعداد العام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ثماني محافظات، وتبين بنتيجتها وجود ٧٧٨ ألف مشروع في عدد من القطاعات الزراعية والصناعية والحرفية.

وتم إطلاق أول مُنتج تأمين زراعي في سورية على الزراعات الصيفية (البيوت البلاستيكية) بما يساهم في تشجيع العمل الزراعي وبلغ عدد البيوت البلاستيكية التي تم تأمينها نحو ٧٠٠٠ بيت. كما تم إطلاق التأمين على قروض أصحاب الدخل المحدود بالتنسيق بين الجهات المعنية.

كما بلغت قيمة الاعفاءات الجمركية الممنوحة على توريدات المواد الأولية المستوردة لصلحة الصناعة المحلية ما يزيد على ١٨ مليار ليرة.

وأضاف عرنوس: إن الحكومة تحرص على تحسين بنية الخدمات سواء المقدمة بشكل نهائي للمواطنين، أم تلك الهيكلية من طرق وجسور وشبكات خدمية تسهم في تمكين العجلة الإنتاجية لدى القطاعين العام والخاص، ولاسيما بعد الدمار الواسع الذي أصاب شبكات الخدمات بفعل العصابات الإرهابية وداعميها.

سياحة

وفي القطاع السياحي، تم عقد ملتقى الاستثمار السياحي في ١٦–١٧/ ١٠/ ٢٠٢٢ الذي تم من خلاله طرح ٢٥ مشروعاً ضمن قائمة العرض الاستثماري و١٦ فرصة ترويجية للجهات العامة والمنظمات الشعبية والنقابات، وحققت الفنادق العائدة للوزارة في العام ٢٠٢٢ رقم أعمال يقرب من ٥٦ مليار ليرة، فيما بلغت الأرباح ما يزيد على ١١ مليار ليرة. كما حققت الشركات السياحية المشتركة أرباحاً تقرب من ١٦ مليار ليرة.

وبلغ عدد القادمين العرب والأجانب نحو ١,٧ مليون قادم منهم ١,٥٥٠ مليون قادم عربي و١٥٠ ألف قادم أجنبي، وبلغ عدد النزلاء العرب والأجانب والسوريين نحو ١ مليون نزيل فندقي قضوا خلالها ٢,٩ مليون ليلة فندقية.

كما بلغ عدد المشروعات التي دخلت بالخدمة ٤٣ منشأة بكلفة استثمارية تبلغ ٢٥٠ مليار ليرة، فيما بلغ عدد المنشآت التي حصلت على رخصة تشييد ١٢ منشأة سياحية بكلفة استثمارية تبلغ ٨٣٥ مليار ليرة. فيما تم إنجاز التوازن المالي العقدي لعدد من المشروعات السياحية من خلال إعادة تقييم العوائد الاستثمارية بقيمة بلغت ١٣ مليار ليرة.

نقل

وفي قطاع النقل، تم البدء بتشغيل الخط الحديدي دمشق– حلب للبضائع حالياً وربط المدن السورية ومراكز التجميع بالسكك الحديدية وإنشاء تفريعات سككية لوصول ونقل المواد إلى الصوامع والمطاحن ومحطات الكهرباء ومناجم الفوسفات والمعامل بجهود وخبرات وطنية، كما تم البدء بتشغيل الخط الحديدي دمشق– حلب للبضائع حالياً وربط المدن السورية إلى ١٠ محطات عربية ودولية.

وفي قطاع النقل الداخلي، تم استلام الدفعة الثانية ١٠٠ باص منحة من الحكومة الصينية لصلحة وزارة الإدارة المحلية والبيئة وقد تم توزيعها على شركات النقل الداخلي والمحافظات. كما تم إصلاح ٥٩ باص نقل داخلي وإعادته للخدمة وبذلك يصبح عدد باصات النقل الداخلي العاملة (٥٩٦) باصاً.

اتصالات

وفي قطاع الاتصالات، تم توريد ٨٠ ألف بوابة إنترنت ADSL عبر السورية للاتصالات بهدف تأمين النفاذ للانترنت للمواطنين بكلفة ١,٨ مليون دولار أميركي، كما تم تأهيل مراكز هاتفية جديدة كانت قد خرجت عن الخدمة بسبب الحرب الإرهابية، بهدف تقديم خدمات للمجتمع المحلي والجهات العامة لتأمين النفاذ إلى الإنترنت والاتصالات بكلفة تبلغ ١٠ مليارات ليرة.

وتتم متابعة تنفيذ مشروعات التحول الرقمي بهدف تطوير الخدمات الحكومية المؤتمتة للمواطنين على الشبكة من خلال شبكة الاتصالات والإعلام والنفاذ إلى المواقع الإلكترونية على الشبكة بما يدعم متطلبات النفاذية الرقمية بكلفة تبلغ ٨ مليارات ليرة.

إسكان

وبخصوص قطاع الإسكان والتخطيط الإقليمي، تم إقرار مشروع تحديث وتطوير الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي (٢٠٢٠-٢٠٣٠) والدراسة الإقليمية لإقليم الساحل، وتعميم هذه الدراسات المنجزة على المستوى الوطني والإقليمي من خلال عقد ورشات فنية ليتم العمل بموجب مخرجاتها، ويتم التحضير لإعداد الإضبارة اللازمة للدراسة الإقليمية للإقليم الجنوبي. كما تم الانتهاء من متابعة دراسة المخططات التنظيمية العامة والتفصيلية والموافقة على البرامج التخطيطية لكل من مدينة القلعة نسمة، ومنطقة جوبر الثامنة لمدينة دمشق.

وبلغ عدد المساكن في خطة التخصيص للمؤسسة العامة للإسكان ما يقرب من ٢٣ ألف مسكن وبلغ عدد المساكن التي تم تسليمها ما يقرب من ٢,٦٠٠ مسكن.

ري

وفي قطاع الموارد المائية ومشروعات المياه والري الحكومي ومحطات الضخ، فقد تم إعادة تأهيل مجموعة مهام ووضعت بالخدمة خلال العام الماضي منها مشروع جر ٤ م٣ثا من مياه قناة مسكنة غرب إلى نهر قويق وتأهيل مجرى النهر بتكلفة وقدرها مليون يورو و٧٢٥ مليون ليرة، ويهدف المشروع إلى تحسين الحالة البيئية، وتجديل وتنظيف مجرى النهر، وتأمين احتياج المنطقة الصناعية (الشيخ نجار) بتدفق ١ م٣ثا، وتأمين مياه مناسبة للري لمساحة نحو ٨,٠٠٠ هكتار.

ومشروع إعادة تأهيل محطة الضخ الرئيسة للقطاع السابع بمحافظة دير الزور بقيمة ٢,٥ مليون يورو و١ مليار ليرة، والغاية من تنفيذ المشروع إعادة تأهيل محطة الضخ الرئيسة للقطاع السابع مع شبكات وأقنية الري والذي يروي ٧٥٠٠ هكتار في محافظة دير الزور لزراعة المحاصيل الاستراتيجية، وخاصة القمح والذرة الصفراء والقطن، والمساهمة في عودة أهلنا المهجرين واستقرار الأهالي ضمن القطاع، إضافة إلى إعادة تأهيل مركز ضخ جوبر بتكلفة إجمالية وقدرها ٨ مليارات ليرة، إذ يعتبر مركز ضخ جوبر من أهم مراكز الضخ والإنتاج في مدينة دمشق والذي يحتوي على ٢٤ بئراً بطاقة إجمالية ٢٢ ألف م٣ باليوم، وذلك بهدف تغذية شبكة مياه الشرب في جوبر ودعم شبكات مياه قرى ريف دمشق.

كذلك تركيب منظومات طاقة بديلة لآبار مياه الشرب بقيمة إجمالية وصلت إلى ٢٤ مليار ليرة، كما تم استبدال خطوط في شبكات مياه الشرب لتخفيض الفاقد المائي بقيمة تقارب ٢٨ مليار ليرة، كما تم استبدال ٥٢٢ كم من خطوط شبكات مياه الشرب لتخفيض الفاقد المائي من شبكات مياه الشرب.

وحفر وتجهيز وإعادة تأهيل ٢٤ بئراً لمياه الشرب لدعم تزويد المياه للمواطنين في كل المحافظات، بتكلفة بلغت ١٨٠ مليار ليرة، وتنفيذ مشروع خط جر المياه الثاني لمدينة حماة بقيمة ٧ مليارات ليرة، حيث يعتبر مشروع خط الجر أحد مكونات منظومة تزويد مياه الشرب لمدينتي حمص وحماة و٦٥ تجمعاً سكانياً على مسار الخط (قطيتة – الرستن – تلبيسة – السلمية....)، وتم إنفاق ٧ مليارات ليرة خلال عام ٢٠٢٢.

ومن المشروعات أيضاً إعادة تأهيل محطة ضخ الهرير في محافظة درعا بتكلفة تقارب ١,٢ مليار ليرة، وتهدف المحطة إلى ضخ المياه من ينابيع وادي الهرير لدعم شبكات ري المزيريب بالمياه البالغ مساحتها ما يقارب ٧,٢٠٠ هكتاربالإضافة إلى إعادة تأهيل شبكة ري الحولة، وتبلغ المساحة المروية من المشروع ما يقارب ١,٢٤٠ هكتار، تخدم ما يقارب (٥٠) ألف نسمة.

وتنفيذ مشروع إرواء خناصر وما حولها بتكلفة ٧,٣ مليارات ليرة بالإضافة إلى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع جر غبشة السين بتكلفة تتجاوز ١٢ مليار ليرة، وبيلغ عدد التجمعات المستفيدة ٥٠ قرية، فقد تم إنهاء الأجزاء الأساسية من المرحلة الأولى بتكلفة ٥,٦ مليارات ليرة، يبلغ عدد المواطنين المستفيدين في القرى الأربع نحو (١٠) آلاف مواطن.

وتنفيذ ثلاث محطات معالجة في كل من اللاذقية، وحماة، وحمص بتكلفة إجمالية ٧ ملايين يورو بالإضافة إلى ١٣,٥ مليار ليرة، والغاية من تنفيذ المحطات رفع الثلوث عن التجمعات السكانية حيث يبلغ عدد السكان الخدمين١٩٢ ألف نسمة.كما تم تأهيل شبكات الصرف الصحي بطول يزيد على ٥٦ كم وبتكلفة إجمالية تقارب ١ مليار ليرة.

وتم وضع مساحة ٣٠٠٠ هكتار في سهول حلب الجنوبية في الاستثمار، ويجري العمل لتأهيل ٤٠٠٠ هكتار أخرى في المنطقة ذاتها.

في المحروقات:

تعطيل الجهات العامة لتقليل الاستهلاك وتحويل مخازين بعض القطاعات لمصلحة القطاعات الخدمية الأساسية

في سعر الصرف:

التهريب يلعب دوراً محورياً في عدم استقرار سعر الصرف إضافة للمضاربات والارتفاع الحاد والهبوط الحاد لا يمكن تفسيره بدواع اقتصادية

في الكهرباء:

تأهيل المجموعة الخامسة في محطة حلب الحرارية ومتابعة تنفيذ إنشاء محطة الرستين

في الصحة:

افتتاح خمس مشاف وإصلاح وإعادة تأهيل عيادات وأقسام في أخرى

في الدواء:

منح ترخيص لـ٧١٧ مستحضراً طبياً والترخيص لإقامة ٥ معامل أودية وإضافة ١٠ خطوط إنتاج للأدوية

في الزراعة:

تعديل آلية تسعير المنتجات الزراعية وزيادة مساحات زراعة الذرة الصفراء وإطلاق أول مُنتج تأمين زراعي في سورية

في الصناعة:

٢,١٦٤ منشأة منتجة و٣,١٦٧ قيد البناء و١٧٦ مليار ليرة حجم الاستثمار في المدن الصناعية

في السياحة:

عقد ملتقى الاستثمار السياحي و٤٣ منشأة جديدة و١٢ رخصة تشييد منشآت جديدة

في الاتصالات:

٨٠ ألف بوابة إنترنت ADSL ومتابعة تنفيذ مشاريع التحول الرقمي

في النقل:

تشغيل الخط الحديدي دمشق– حلب للبضائع وطائرتا نقل مدنيتان للسورية للطيران

في الاستثمار:

٥١ إجازة استثمار بقيمة تتجاوز الـ١,٦٠٠ مليار ليرة و٣٠٧ مشروعات مستفيدة من برنامج دعم الفائدة

في التعليم العالي والتربية:

إنفاق ٣٢٨ مليار ليرة في وزارة التعليم العالي وطباعة ٢٢ مليون كتاب مدرسي